



كتيب  
مبسّط

# موازنة المواطن

حقوقك تعرف موازنتك بلدك

الإصدار الثالث

القاهرة

سبتمبر ٢٠١٦

٤	١- تعرف على أهم المفاهيم
٤	١-أ تعرف على موازنة بلدك
٤	١-ب ما هو عجز الموازنة العامة للدولة؟
٤	١-ج ما هو الدين العام الحكومى
٥	١-د مراحل إعداد الموازنة
٦	٢- رسالة من الوزير
١٠ - ٧	٣- أ أمثلة لبعض الإنجازات المحققة خلال العامين الماضيين
١١	٣- ب أهم المشروعات بالمحافظات المختلفة
١٢	٤- التوجهات الجديدة بموازنة ٢٠١٦/٢٠١٧
١٨- ١٥	٥- المصروفات العامة بموازنة ٢٠١٦/٢٠١٧
٢٠ - ١٩	٦- المشروعات القومية الكبرى بالخطة الإستثمارية لعام ٢٠١٦/٢٠١٧
٢٤ - ٢١	٧- أهم البرامج الإجتماعية بموازنة ٢٠١٦/٢٠١٧
٢٧ - ٢٥	٨- الإيرادات العامة بموازنة ٢٠١٦/٢٠١٧
٢٨	٩- التوقعات المستقبلية للموازنة خلال الخمس سنوات المقبلة
٢٩	١٠- الدور الرقابى للمواطن فى ترشيد الانفاق العام
٣٠	١١- بعض الأسئلة الشائعة
٣٢ - ٣١	١٢- أهداف وإختصاصات وزارة المالية

## عزيزى المواطن.. حقك تعرف موازنة بلدك..

هذا الكتيب يعد الإصدار الثالث لوزارة المالية وسوف يساعدك على إجابة كل تساؤلاتك، ويتضمن شرح مبسط للسياسة المالية للدولة خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ والإجراءات التى ستتبعها الدولة لتوفير حق كل مواطن فى المسكن والعلاج والتعليم الملائم وتحسين جودة الحياة من خلال برامج مختلفة. وإتاحة المعلومات دى هدفها تشجيعك على المشاركة فى عملية اتخاذ القرار (برجاء تسجيل رأيك على الموقع الالكتروني للموازنة [www.budget.gov.eg](http://www.budget.gov.eg) لأن رأيك هايفرق عند تصميم السياسات ومتابعة الإنفاق الحكومى لتلبية احتياجاتك الضرورية، ولتوفير مستقبل أفضل لك ولأولادك.

عايزين نوضحلك توجهات السياسة المالية للدولة وبمعنى آخر احنا بنخطط نروح على فين، لازم تعرف أن الدولة لديها رؤية وخطة لتطوير الإقتصاد ككل وتحسين مستويات المعيشة للمواطن المصرى، وبناءً على ذلك كان لابد من تبنى سياسات مالية وإجراءات إصلاحية ضرورية فى المدى القصير لنحقق مكاسب كثيرة هتعود علينا كلنا بالنفع فى الوقت القريب... ومن أهمها زيادة معدلات التشغيل وخلق فرص عمل منتجة وتحسين مستوى الخدمات العامة وتنفيذ المشروعات القومية الكبرى وتهيئة المناخ الجاذب للإستثمار... وكمان من أولويات الدولة الإرتقاء ببرامج الحماية الاجتماعية وتطوير آليات إستهداف الدعم للوصول للفئات الأولى بالرعاية...

وأخيراً لازم نوضح انه على الرغم من ان نتائج العام السابق تشير إلى زيادة ملحوظة في عجز الموازنة العامة عن المستهدف، وذلك لأسباب كثيرة أهمها عدم تطبيق عدد من الإجراءات الإصلاحية المخطط لها نتيجة لظروف مختلفة منها غياب مجلس النواب فى ذلك الحين، بالإضافة إلى تأثير بعض العوامل الخارجية الأخرى وبطء كل من الإقتصاد العالمى وحركة التجارة العالمية وما لذلك من اثر كبير على تباطؤ النشاط الإقتصادى داخل مصر وإنخفاض الموارد المتوقعة.. إلا أننا بدأنا بالفعل إستكمال تطبيق الإصلاحات خلال السنة الحالية مما سيساعدنا على تحقيق الأهداف المرجوة والاستقرار المالى والاقتصادى زي ما وضعنا.



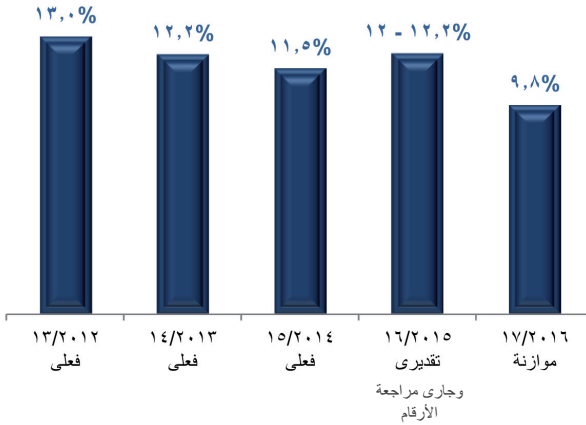
## ١- تعرف على أهم المفاهيم

### ١-١ تعرف على موازنة بلدك

الموازنة بيان يوضح كل الإيرادات المتوقع أن تحصل عليها الدولة خلال العام القادم سواء من إيرادات ضريبية وغير ضريبية وخطة الحكومة في إعادة إنفاقها في المجالات المختلفة مثل الصحة والتعليم والاستثمار في البنية التحتية والحماية الاجتماعية والأمن والدفاع والشباب والثقافة وغيرها من المجالات، كما تعرض من خلال التبويب الإقتصادي لأبواب المصروفات وهي الأجور وشراء السلع والخدمات ومدفوعات الفوائد والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية والمصروفات الأخرى والاستثمارات، بالإضافة إلى عرض العجز في الموازنة الذي ينتج عن زيادة حجم الإنفاق بشكل يفوق الموارد المتاحة، ومصادر تمويل هذا العجز.

### العجز الكلى

(نسبة للنتائج المحلى)



### ١-٢ ما هو عجز الموازنة العامة للدولة؟

عجز الموازنة هو الفرق بين إيرادات الدولة والمصروفات وحياسة الأصول المالية (مثل زيادة رؤوس الأموال المستثمرة في مشروعات الدولة) خلال عام، وينتج عن قيام الحكومة بصرف مبالغ كبيرة تفوق مواردها، وده يحصل لأن احتياجنا بتزيد أسرع من مواردنا. وبالتالي تلجأ الدولة للإقتراض سواء من الداخل أو الخارج لتمويل العجز.

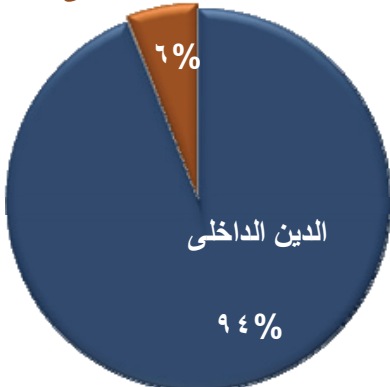
ومن المتوقع والمستهدف أن يبلغ العجز حوالى ٣١٩,٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ (٨,٩% من النتائج المحلى).

### ١-٣ ما هو الدين العام الحكومى

هو الدين الذى ينشأ من تحقيق عجز بالموازنة العامة للدولة، وينقسم إلى دين داخلى ودين خارجى؛ والدين يترتب عليه أعباء خدمة ويتم دفعها كل عام تتمثل في شكل الفوائد المستحقة على هذا الدين وأقساطه.

يتوقع أن يصل الدين خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى ٣,١ تريليون جنيه (٩٧% من النتائج المحلى)، وتقدر مصروفات الفوائد على الديون بالموازنة حوالى ٢٩٢,٥ مليار جنيه (٣٠% من إجمالي المصروفات العامة).

### الدين الخارجى



## ١-د مراحل إعداد الموازنة

يعتبر قانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته هو القانون الجامع لكافة القواعد الحاكمة للموازنة العامة للدولة، ويمكن تحديد مراحل إعداد الموازنة على النحو التالي:

### طريقة إعداد الموازنة العامة للدولة



## ٢- رسالة من الوزير



نعمل على تطبيق برنامج اقتصادى شامل لتحقيق التنمية المستدامة ومرتكزاته؛ نمو - تشغيل - حماية اجتماعية ولكى نعالج الاختلالات الحالية وضعنا عدد من الأهداف فى الموازنة الجديدة من أهمها:



■ تطبيق اجراءات اصلاحية تساعدنا على تحقيق الإستقرار المالى والإقتصادى وده هيتم من خلال برنامج متوازن بيراعى الأبعاد الاجتماعية.

■ زيادة المخصصات المالية الموجهة لدفع معدلات الإنتاج خاصة الصناعى والتصدير وتوفير فرص عمل حقيقية لتحسين مستوى معيشة المواطنين.

■ أيضاً هدفنا هو الاستغلال الأمثل لموارد الوطن وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام وتحقيق طفرة فى مستوى الخدمات العامة الأساسية المقدمة للمواطنين وفى برامج الحماية الإجتماعية.

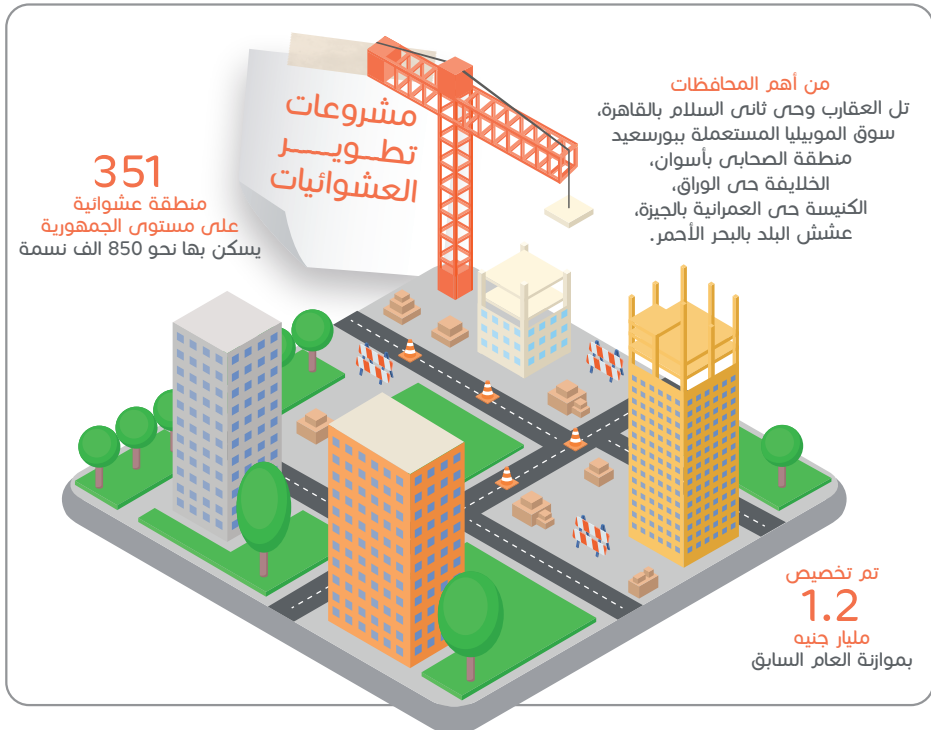
■ كذلك نحرص على إنشاء بنية أساسية متطورة وتوفير مصادر للطاقة متنوعة ومستدامة.

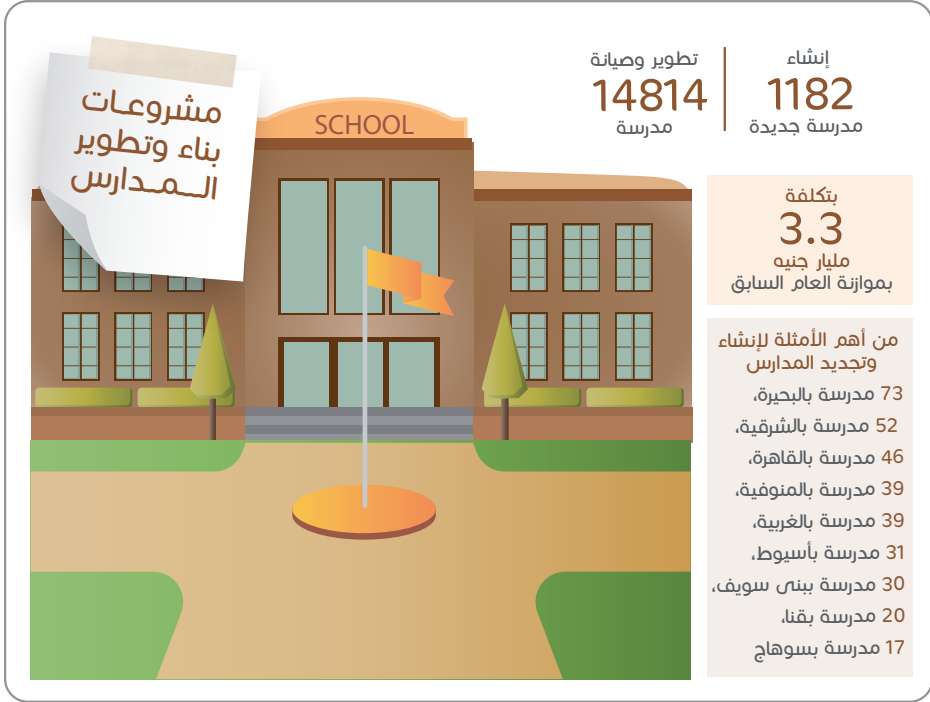
■ كما نولى أولوية قصوى للإستثمار فى التنمية البشرية خاصة للتعليم والصحة.



## ٣. أ أمثلة لبعض الإنجازات المحققة خلال العامين الماضيين

(مشروعات وبرامج ممولة من الخزينة العامة للدولة)







**مشروعات مترو الأنفاق**

تم تنفيذ المرحلة الأولى والثانية من الخط الثالث لمترو الأنفاق

جاري العمل فى نهو المرحلة الثالثة والرابعة من الخط الثالث

بإستكمال الخط الرابع سوف يساهم بنقل حوالى **9 مليون راكب يومياً**

بتكلفة **2.9** مليار جنيه بموازنة العام السابق

ساهم المشروع منذ بدء العمل به فى توفير **15 إلى 25 ألف فرصة عمل بكل مرحلة**




**مشروعات الصرف الصحى**

تنفيذ نحو **23** مشروع صرف صحى ومشاريع تخدم 112 قرية العام السابق

بتكلفة **4.5** مليار جنيه بموازنة العام السابق

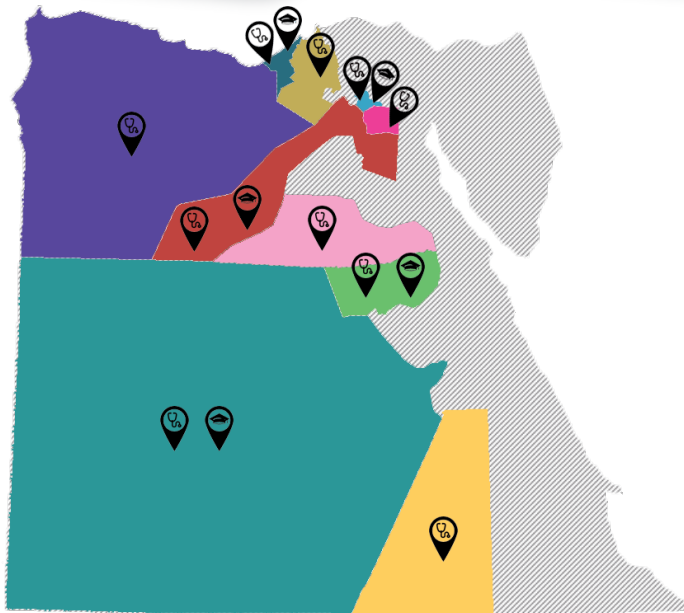
**من أهم مشاريع الصرف الصحى**  
محطة صرف سمالوط فى المنيا، ومحطة صرف فرشوطفى أسيوط، ومحطة صرف قويسنا بالمنوفية، ومحطة صرف مرسى مطروح، ومحطة صرف الصنافينفى الشرقية، ومحطة صرف دشنا فى قنا.






### ٣. أهم المشروعات بالمحافظات التي تم بها عمليات تطوير وإنشاءات في قطاعي التعليم والصحة بالخطة الإستثمارية للعام العالى السابق:

<p><b>محافظة مطروح</b></p> <p><b>الصحة:</b> (مستشفى الضبعة العام)</p>	<p><b>محافظة القاهرة</b></p> <p><b>الصحة:</b> (معهد أبحاث طب المناطق الحارة، مستشفى جامعة الأزهر)</p>
<p><b>محافظة أسيوط</b></p> <p><b>الصحة:</b> (تطوير المستشفى الجامعي بجامعة أسيوط، إنشاء وحدات صحية ومستشفى بمدينة أسيوط الجديدة، تطوير مركز جراحة القلب بجامعة أسيوط)</p> <p><b>التعليم:</b> (إنشاء المجمع التكنولوجي بأسيوط)</p>	<p><b>محافظة الجيزة</b></p> <p><b>الصحة:</b> (معهد جراحة القلب والصدر، مستشفى الصف المركزي)</p> <p><b>التعليم:</b> (معهد الأمراض المتوطنة، المجمع التكنولوجي بـ ٦ أكتوبر)</p>
<p><b>محافظة الوادي الجديد</b></p> <p><b>الصحة:</b> (تطوير مستشفى الخارجة العام)</p> <p><b>التعليم:</b> (تطوير فرع جامعة أسيوط بالوادي الجديد)</p>	<p><b>محافظة الاسكندرية</b></p> <p><b>الصحة:</b> (مستشفى المواساة الجديدة جامعة الإسكندرية، مستشفى العمي المركزي)</p> <p><b>التعليم:</b> (مستشفى الجامعي جامعة الإسكندرية (مستشفى سموحه الجامعي)</p>
<p><b>محافظة أسوان</b></p> <p><b>الصحة:</b> (مركز أورام أسوان، تطوير مستشفى أسوان العام، توفير خدمات صحية بمدينة أسوان الجديدة جزيرة سهيل)</p>	<p><b>محافظة القليوبية</b></p> <p><b>الصحة:</b> (مستشفى بنها التعليمي، مستشفى قليوب المركزي)</p> <p><b>التعليم:</b> (إنشاء دور حضانة - مدارس بمتنوعة مدينة العبور)</p>
<p><b>محافظة المنيا</b></p> <p><b>الصحة:</b> (تطوير المستشفى التعليمي بجامعة المنيا، تطوير مركز أورام المنيا، تطوير عيادات جراحة اليوم الواحد بسمالوط)</p>	<p><b>محافظة البحيرة</b></p> <p><b>الصحة:</b> (مستشفى دمنهور التعليمي، مركز أورام دمنهور، مستشفى بدر العام)</p>



## ٤- التوجهات الجديدة بموازنة ٢٠١٦/٢٠١٧



تقوم الحكومة بتطبيق برنامج مالى واقتصادى يستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام وتوسيع القاعدة الضريبية، وإدارة الدين العام بطريقة أكثر كفاءة، بالإضافة إلى مجموعة من الإصلاحات الأخرى لإدارة المالية العامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص عمل وتحسين مستوى الخدمات العامة التى يتلقاها المواطن والارتقاء ببرامج الحماية الاجتماعية، وتنعكس تلك الأهداف على ملامح وتوجهات الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧.

### ما هى أهم الإجراءات الإصلاحية لتعظيم موارد الدولة... وما هى أهم الإيرادات الضريبية وغير الضريبية؟

- تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة بدلاً من قانون ضريبة المبيعات.
- وضع نظام ضريبي فعال ومبسط للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر.
- رفع كفاءة وتطوير أداء الإدارة الضريبية.
- استكمال تطوير منظومة الضرائب العقارية على المباني.
- قانون جديد للجمارك يستهدف تبسيط وتيسير الإجراءات لخفض التكلفة والوقت أمام المستوردين.
- تطوير منظومة العقود والمشتريات الحكومية بهدف ضبط الإنفاق الحكومى وتحقيق أفضل استخدام لموارد الدولة.
- التطبيق الكفء والفعال لقانون الثروة المعدنية (المناجم والمحاجر).
- استكمال إجراء تسويات تقنين اوضاع أراضى الإستصلاح الزراعى التم تم إستخدامها فى غير نشاطها الأصى.
- تنوع مصادر التمويل على سبيل المثال من خلال إصدار سندات دولارية وطرحها فى الأسواق الدولية.
- زيادة الموارد المالية من البنوك والقطاع المصرفى للقطاع الخاص والعائلى.

## كيف يتم إستخدام الموارد المتوقعة من الإصلاحات لتحسين الوضع الإقتصادي الراهن؟

- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح القاعدة العريضة من المواطنين من الناحية الجغرافية أو الفئات الأكثر احتياجاً من خلال:
- تحسين مستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطنين من شبكة طرق وكبارى وسكك حديدية ومياه شرب وصرف صحى وكهرباء.
- إستكمال المشروعات التنموية الكبرى التى تعود بالنفع على الإقتصاد وخلق فرص عمل حقيقية وجذب استثمارات جديدة.
- رفع كفاءة برامج ومظال شبكة الحماية الإجتماعية من معاشات ضمانية والتأمين الصحى والتوسع فى الدعم النقدى ودعم السلع الغذائية والمزارعين.
- التركيز على المشروعات التنموية التى تمس محدودى الدخل من اسكان إجتماعى، وتطوير العشوائيات، وزيادة نسب تغطية المرافق على مستوى الجمهورية.

## كيف ستؤدى تلك الإصلاحات إلى تحسين مستوى معيشة المصريين وجودة حياتهم؟

- الحد من عجز الموازنة العامة واستعادة الثقة فى الاقتصاد والسيطرة على إرتفاع الأسعار.
- سد الفجوة التمويلية لتحقيق معدلات نمو متسارعة وبالتالي خلق فرص عمل أكثر.
- زيادة إستثمارات البنية التحتية والخدمات الأساسية التى تقدم للمواطنين.
- تحسين القدرة الإنتاجية للمواطن المصرى من خلال زيادة الإنفاق على التعليم والصحة.
- ضمان مزيد من العدالة فى توزيع أعباء الضرائب وتشديد عقوبة التهرب الضريبى والجمركى.
- توفير الحماية لمحدودى الدخل من خلال تحسين آليات الإستهداف للفئات الأولى بالرعاية والإرتقاء بالبرامج الإجتماعية.
- تحفيز إنضمام الإقتصاد غير الرسمى داخل الإقتصاد بما يساهم فى تحقيق أكبر استفادة من الموارد والأصول فى الاقتصاد.
- تطوير نظم المعلومات مما يحد من البيروقراطية لتسهيل الخدمات التى يتلقاها المواطن.

ومن أهم الإنجازات التي لا يمكن إغفالها هي اهتمام الدولة ببرامج الحماية الاجتماعية وتطوير آليات إستهداف الدعم للوصول للفئات الأولى بالرعاية والتي بدأت تشعر بيوادر تحسن خلال الفترة السابقة.. ومن أمثلة ذلك تحسين منظومة الدعم وإختفاء ظاهرة طوابير العيش والاستفادة من بطاقات التموين من حيث زيادة السلع وتنوعها وتوفير مساكن لمحدودي الدخل وتطوير العشوائيات والتوسع فى علاج مصابى فيروس سى، ومشروع مترو الأنفاق اللى هيعود بالنفع على فئات عديدة جدا فى المجتمع.

### جدول يوضح ملامح الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٧/٢٠١٦

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	معدل التغير %	٢٠١٥/٢٠١٤
	موازنة	تقديري		فعلي
الإيرادات	٦٦٩,٧٥٦	٤٨٧,٩٢٤	٣٧	٤٦٥,٢٤١
الضرائب	٤٣٣,٣٠٠	٣٣٩,٣٩١	٢٨	٣٠٥,٩٥٧
المنح	٢,٢١٣	٤,٢٢٥	٤٧,٦-	٢٥,٤٣٧
الإيرادات الأخرى	٢٣٤,٢٤٣	١٤٤,٣٠٩	٦٢	١٣٣,٨٤٧
المصروفات	٩٧٤,٧٩٤	٨١٢,٢١١	٢٠	٧٣٣,٣٥٠
الأجور وتعويضات العاملين	٢٢٨,٧٣٦	٢١٢,٠٢٣	٨	١٩٨,٤٦٨
شراء السلع والخدمات	٤٢,٣٠٢	٣٣,١٥٢	٢٨	٣١,٢٧٦
الفوائد	٢٩٢,٥٢٠	٢٤٣,٥٤١	٢٠	١٩٣,٠٠٨
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٢٠٦,٤٢٤	٢٠١,١٣٨	٣	١٩٨,٥٦٩
المصروفات الأخرى	٥٨,١٠٠	٥٤,٢٨٥	٧	٥٠,٢٧٩
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	١٤٦,٧١١	٦٨,٠٧٣	١١٦	٦١,٧٥٠
العجز النقدي	٣٠٥,٠٣٨	٣٢٤,٢٨٧	٦-	٢٦٨,١٠٩
صافي حيازة الاصول المالية	١٤,٤٢٢	١٤,٥٣٠	١-	١١,٣٢١
العجز الكلى	٣١٩,٤٦٠	٣٣٨,٨١٧	٦-	٢٧٩,٤٣٠
نسبة العجز الاولى من الناتج المحلى (%)	٠,١%	--		٣,٦%
نسبة العجز الكلى الي الناتج المحلى (%)	٩,١%	--		١١,٥%

المصدر: وزارة المالية

-- تقوم وزارة التخطيط حالياً بالانتهاء من إعداد حسابات الناتج المحلى الإجمالى لعام ٢٠١٦/٢٠١٥، كما تقوم وزارة المالية بمراجعة وتدقيق تقديرات عام ٢٠١٦/٢٠١٥.

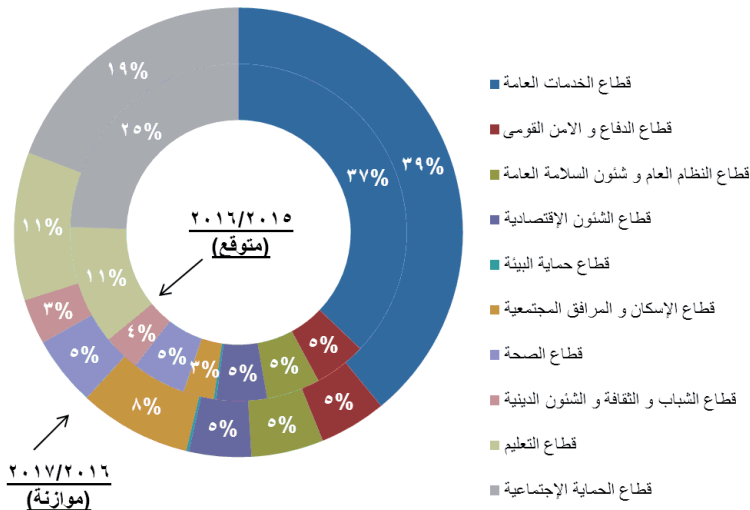
## ٥- المصروفات العامة بموازنة ٢٠١٦/٢٠١٧

أين تذهب ضرائبك؟... أهم مجالات الإنفاق الحكومي

تقوم الدولة بإعادة إنفاق الأموال على الأنشطة والمشروعات والخدمات فى مجالات عديدة. تبلغ تقديرات جملة المصروفات العامة بموازنة العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ نحو ٩٧٥ مليار جنيه مقارنة بنحو ٨١٢,٢ مليار جنيه تقديري العام المالى الماضى. والزيادة دي سببها فى الأساس التوسع فى الإنفاق على البرامج الإجتماعية والإستثمارات فى البنية التحتية والمشروعات القومية الكبرى.



## أولاً: التقسيم الوظيفى للموازنة العامة للدولة



## ثانياً: التقسيم الإقتصادي للموازنة العامة للدولة

### الأجور وتعويضات العاملين

بلغ الإنفاق على الأجور نحو ٢٢٨,٧ مليار جنيه (٥, ٢٣٪ من إجمالي المصروفات) بموازنة عام ٢٠١٦/٢٠١٧ لنحو ٦ مليون موظف مقارنة بنحو ٢١٢ مليار جنيه تقديري العام المالي الماضي .

### شراء السلع والخدمات

تشمل الإنفاق على متطلبات إدارة دولا ب العمل الحكومي بما في ذلك مستلزمات الأدوية للمستشفيات، والتغذية المدرسية ومصروفات الصيانة، واعتمادات المياه والإنارة، وتكاليف طبع الكتب الدراسية.

بلغ الإنفاق على شراء السلع والخدمات بموازنة عام ٢٠١٦/٢٠١٧ نحو ٤٢,٣ مليار جنيه (٣, ٤٪ من إجمالي المصروفات) مقارنة بنحو ٣٣ مليار جنيه تقديري العام المالي الماضي.

### مدفوعات الفوائد

تُقدَّر الفوائد المطلوب سدادها عن القروض المحلية والأجنبية في موازنة العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ نحو ٢٩٢,٥ مليار جنيه (٣٠٪ من إجمالي المصروفات) مقارنة بنحو ٢٤٣,٥ مليار جنيه تقديري العام المالي الماضي.

### الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية

بلغ الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية نحو ٢٠٦,٤ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ (٢, ٢١٪ من إجمالي المصروفات) مقارنة بنحو ٢٠١,١ مليار جنيه تقديري العام المالي الماضي.

### المصروفات الأخرى

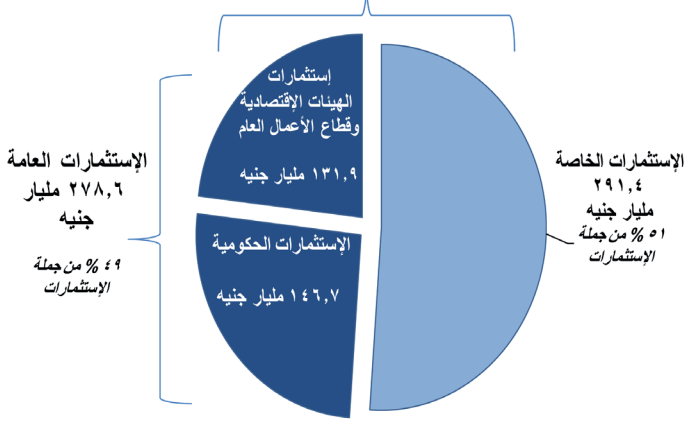
تتضمن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ نحو ٥٨,١ مليار جنيه مخصصة للمصروفات الأخرى (٦٪ من إجمالي المصروفات) مقارنة بنحو ٥٤,٣ مليار جنيه تقديري العام المالي الماضي.

### شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)

الإستثمارات هي الأموال التي تخصصها الدولة للإنفاق على المشروعات القومية والخدمات العامة ومد المرافق. بلغت جملة الإستثمارات في خطة عام ٢٠١٦/٢٠١٧ نحو ٥٧٠ مليار جنيه بمعدل زيادة ١٧,٦٪ عن العام المالي السابق، منها الإستثمارات الخاصة تمثل نحو ٥١٪ من إجمالي الإستثمارات ومنها ٤٩٪ للإستثمارات العامة وتقسم إلى الإستثمارات الحكومية، وإستثمارات الهيئات الإقتصادية وقطاع الأعمال العام.

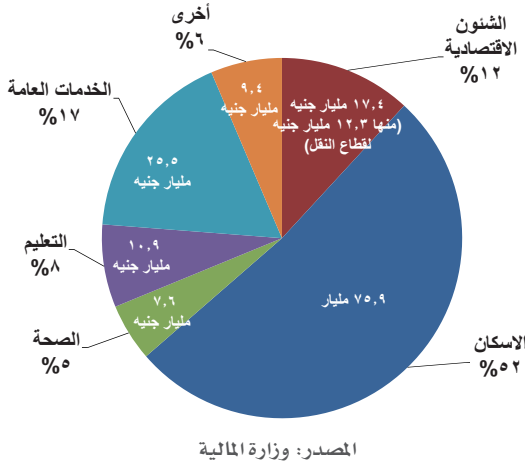


٥٧٠ مليار جنيه هي جملة الاستثمارات بالخطة الإستثمارية  
للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦

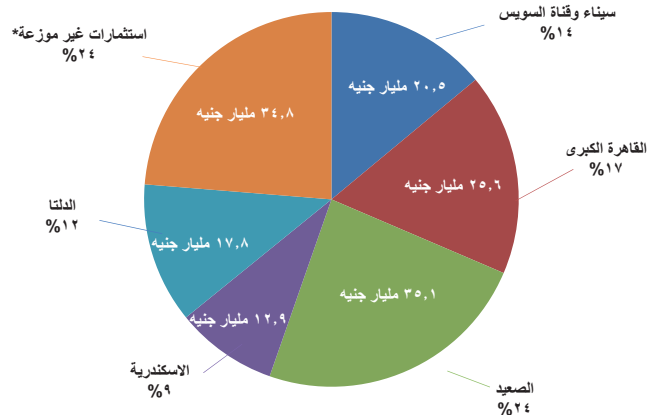


وعلى فكرة الإستثمارات الحكومية بلغت نحو ١٤٦,٧ مليار جنيه بموازنة عام ٢٠١٧/٢٠١٦ (١٥,١ % من إجمالي المصروفات) مقارنة بنحو ٦٨,١ مليار جنيه تقديري العام المالي الماضي. وده بيوضح إهتمام الدولة بتطوير وتحديث البنية الأساسية وخاصة قطاعات الإسكان والمرافق والنقل فضلاً عن الإهتمام بالإنفاق على التعليم والصحة وتطوير العشوائيات والقرى الأكثر فقراً، وكمان إستكمال تنفيذ المشروعات السابق البدء فيها للأعوام السابقة.

توزيع الإستثمارات الحكومية على القطاعات  
بموازنة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦



توزيع الإستثمارات الحكومية على أقاليم  
جمهورية مصر العربية بموازنة ٢٠١٧/٢٠١٦



المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري  
\*تشمّل الإستثمارات غير الموزعة؛ الإحتياجات ومستحققات المقاولين، ومشروعات إدارية وتدريبية.

## أهم الإستثمارات الحكومية المتضمنة بموازنة العام المالى ٢٠١٦/ ٢٠١٧ وده بخلاف مصروفات الدعم وباقى المصروفات الجارية على هذه القطاعات

**75.9**  
مليار جنيه  
لبرامج الإسكان والمرافق

من أهمها البرنامج القومى للإسكان، تحتل محافظة القاهرة المركز الأول من إجمالى الإستثمارات الموزعة بنسبة ٨٪، يليها كل من: ٥, ٥٪ مطروح، ٤, ٤٪ للجيزة، ٢, ٤٪ للشرقية، ٤٪ للقلوبية، ٨, ٢٪ للمنوفية، ٢, ٥٪ للغربية، ٥, ٢٪ لأسوان

**12.3**  
مليار جنيه  
لتطوير قطاع النقل

من أهم المشروعات: إستكمال الخط الثالث والرابع لمترو الأنفاق بمحافظة القاهرة أما بالنسبة لتوزيع الاستثمارات الخاصة بقطاع النقل على المحافظات فهى كالتالى: ٥, ١٦٪ للقاهرة، ٩, ٩٪ للقلوبية، ٤, ٧٪ لدمياط، ٩, ٤٪ للبحر الأحمر، ٥, ٢٪ للشرقية، ٨, ١٪ لسوهاج، ٤, ١٪ للفيوم، ١, ١٪ للمنيا

**4.5**  
مليار جنيه  
لمشروعات مياه الشرب

من أهم المحافظات المنفذ بها مشروعات: الغربية، الشرقية، سوهاج، قنا، الأقصر، ومحافظات اقليم القاهرة الكبرى

**6.4**  
مليار جنيه  
لمشروعات الصرف الصحى

من أهم المحافظات المنفذ بها مشروعات: المنيا، أسيوط، المنوفية، مطروح، قنا، الشرقية، ومحافظات اقليم القاهرة الكبرى

**1.2** مليار جنيه لتنمية القرى الأكثر فقراً

٥, ٢٥٪ من إجمالى الإستثمارات موجهة لمحافظة المنيا، ٢, ١٦٪ لسوهاج، ٧, ١٥٪ لأسيوط، ٦, ١١٪ لقنا

٢, ١٨٪ لإقليم القاهرة الكبرى، ٤, ١٧٪ للدلتا، ٨, ١٢٪ لإقليم الإسكندرية، ٨, ١٢٪ لجنوب الصعيد، ٩, ١١٪ لسيناء وقتاة السويس، ١٠٪ لشمال الصعيد، ٥, ٥٪ لوسط الصعيد

**1.5**  
مليار جنيه  
لتطوير العشوائيات

إقليم القاهرة الكبرى يحظى بالنصيب الأكبر بنسبة ٧٧, ٦٪ نظرا لتركز العشوائيات به، يليه إقليم القناة بنسبة ٧, ٩٪

**10.9**  
مليار جنيه  
استثمارات لقطاع التعليم

٦, ١٢٪ لمحافظات القاهرة، ٤, ٤٪ لأسيوط، ٤, ٢٪ للغربية، ١, ٢٪ للأقصر، ٣٪ للمنيا، ٦, ٢٪ لسوهاج، ٥, ٢٪ لأسوان، ٢٪ للبحيرة

**7.6**  
مليار جنيه  
استثمارات لقطاع الصحة

## ٦- المشروعات القومية الكبرى بالخطة الإستثمارية لعام ٢٠١٦/٢٠١٧

تشمل عدد من المشروعات التنموية الكبرى تمول من الخزانة العامة للدولة بخلاف مشروعات يتم تمويلها من الخارج سواء من مصادر التمويل الذاتي للمشروعات أو من شهادات الاستثمار، أو من الهيئات الإقتصادية وقطاع الأعمال العام أو تنفذ من قبل الهيئة الهندسية للقوات المسلحة.

**أهم المشروعات القومية الكبرى بالخطة الإستثمارية ٢٠١٦/٢٠١٧ - وتستكمل خلال السنوات القادمة**

- إستكمال مشروع تنمية محور قناة السويس.
- إستكمال إنشاء جيل جديد من المدن الجديدة (العاصمة الإدارية الجديدة، ومدينة العلمين الجديدة، ومدينة توشكى الجديدة، ومدينة الضرافرة الجديدة، ومدينة شرق بورسعيد).
- إستكمال مشروع إستصلاح وتنمية المليون ونصف مليون فدان ( ومن أبرزها تم فى ٥ مايو ٢٠١٦ إنطلاق موسم الحصاد فى مساحة عشرة آلاف فدان بسهل بركة )،
- تم تأسيس الشركة الوطنية لإستثمارات سيناء بهدف إنشاء مناطق إقتصادية ذات طبيعة خاصة داخل سيناء.
- إستكمال مشروع تطوير الساحل الشمالى الغربى بمساحة ٨٠٠٠ فدان بتكلفة تبلغ نحو ٢ مليار جنيه.
- إستكمال مشروع المثلث الذهبى للثروة المعدنية.
- إستكمال محور ٣٠ يونيو وإستكمال تنفيذ مدينة الجلالة على مساحة ١٧ ألف فدان.
- إستكمال مشروع تنمية حقول الغاز وتطوير معامل التكرير وتشمل حقول شمال الإسكندرية، والشروق، وحقل نورس، وحقول الدلتا (أتول) على أن تبدأ تلك الحقول فى الإنتاج تدريجياً بداية من عام ٢٠١٧.
- إستكمال مشروع إنشاء ثلاث محطات عملاقة لتوليد الكهرباء ومشروع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، والمحطة النووية بالضبعة ، ليتم إنتاج نحو ١٤٤٠٠ ميجاوات فى مايو ٢٠١٨.

جدول يوضح الاستثمارات في قطاعي التعليم والصحة المقررة للإدارة المحلية (المحافظات) لموازنة  
العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦

(مليون جنيه)

المحافظات	عدد السكان /١ (مليون نسمة)	إجمالي الإنفاق على التعليم والصحة	الإنفاق على الصحة	الإنفاق على التعليم
محافظه القاهرة	٩,٣	١,٩٥٣,٤١	٩٩٣,٦٢	٩٥٩,٧٩
محافظه الجيزه	٧,٦	٩١٥,٦١	٢٦٣,٧٠	٦٥١,٩١
محافظه القليوبيه	٥,١	٦٤٦,٢٠	٢٩٩,٠٧	٣٤٧,١٣
محافظه الغربيه	٤,٨	٦٤٣,٢٠	٢٦٠,٦١	٣٨٢,٦٠
محافظه المنوفيه	٣,٩	٥٢٣,٢٢	٨٤,١٣	٤٣٩,٠٩
محافظه كفر الشيخ	٣,٢	٥٣١,١٦	٢١١,٤٤	٣١٩,٧٢
محافظه الدقهليه	٥,٩	٦٢٩,٧١	١٦٦,٥٠	٤٦٣,٢١
محافظه دمياط	١,٣	٣٤٣,٨٧	٨٥,٥٧	٢٥٨,٣٠
محافظه الاسكندريه	٤,٨	١,٢٢٥,١٠	٢٩٧,٥٩	٩٢٧,٥٢
محافظه مطروح	٠,٤	٣٩٠,٨٦	٢٤٦,٤٧	١٤٤,٣٩
محافظه البحيره	٥,٨	٥٧٩,٨٠	١٥٤,٨٩	٤٢٤,٩٠
محافظه بورسعيد	٠,٧	٢١٠,٤٥	٢٥,٠٠	١٨٥,٤٥
محافظه الإسماعيليه	١,٢	٢٠٧,٠٨	٦٥,٦٠	١٤١,٤٨
محافظه السويس	٠,٦	٣٢٤,١٧	٢٣,٠٠	٣٠١,١٧
محافظه البحر الأحمر	٠,٣	١٨٠,٧١	١٢٦,٥٨	٥٤,١٤
محافظه شمال سيناء	٠,٤	١٦٤,٠٣	٥٢,٠٠	١١٢,٠٣
محافظه جنوب سيناء	٠,٢	٩٥,٢٧	٣٠,٢٧	٦٥,٠٠
محافظه الشرقيه	٦,٥	٦٧٢,٨٣	١٥٥,٢٠	٥١٧,٦٤
محافظه الفيوم	٣,٢	٤٢٦,٢٩	٨٢,٠٠	٣٤٤,٢٩
محافظه بنى سويف	٢,٩	٤٢٠,٨١	٩٧,٢٠	٣٢٣,٦١
محافظه المنيا	٥,٢	٦٢١,٠٩	٢٣٠,٤٥	٣٩٠,٦٤
محافظه أسيوط	٤,٢	٧٥٧,٨٨	٣٠٢,٢٥	٤٥٥,٦٣
محافظه الوادى	٠,٢	١٩٦,٩٦	١٠٠,٠٠	٩٦,٩٦
محافظه سوهاج	٤,٦	٦٤٤,٢٦	١٩٤,٩٠	٤٤٩,٣٦
محافظه قنا	٣,٠	٦٧٠,٣٢	١٤٥,٠٠	٥٢٥,٣٢
محافظه أسوان	١,٤	٤١٥,٨٢	١٥٣,٤٩	٢٦٢,٣٣
محافظه الأقصر	١,١	٣٤١,٨٣	٢٣٣,٨٠	١٠٨,٠٤

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.  
١/ تقدير أعداد السكان بالمحافظات فى يناير ٢٠١٥ وفقاً لآخر إصدار لكتيب مصر فى أرقام الذى يصدره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

## ٧- أهم البرامج الإجتماعية بموازنة ٢٠١٦/٢٠١٧

تنقسم سياسات الحماية الاجتماعية إلى ثلاثة محاور رئيسية تقوم الحكومة بالتركيز عليها بالتوازي:



وفيما يخص المحور الثالث، يبلغ إجمالي الإنفاق على برامج البعد الاجتماعي والحماية الاجتماعية المباشرة في مشروع موازنة العام المالي القادم نحو ٤١٧ مليار جنيه (٣٦٪ من إجمالي المصروفات العامة)، حيث تضمن مشروع الموازنة التوسع في تمويل البرامج الاجتماعية التي تحقق إستهدافاً أفضل للفئات الأولى بالرعاية، ويأتى على رأس هذه البرامج ما يلي:

### برامج الحماية الاجتماعية:

#### برنامج تكافل وكرامة

4.1 مليار جنيه

وهي برامج جديدة للدعم النقدي تعمل الحكومة على التوسع في أعداد المستفيدين منها خلال العام المالي الحالي ليصل الى نحو ١ مليون مستفيد بالفقرى الاقصر بمحافظات الصعيد بدءاً بمحافظات أسوان - قنا - الأقصر، وتم بالفعل الانتهاء من تسجيل ٨٠٠ ألف أسرة.

#### عاش الضمان الاجتماعي

7.1 مليار جنيه

وهو دعم نقدي يستفيد منه نحو ١,٥ مليون أسرة من غير القادرين على الكسب بتكلفة نحو ١,٧ مليار جنيه.

## صناديق التأمينات والمعاشات

52.5 مليار جنيه

تم زيادة المعاشات بـ ١٠٪ في يوليو ٢٠١٦ بحد أدنى ١٢٥ جنيه في الشهر و بحد اقصى ٣٢٠ جنيه شهرياً، ويعتبر رفع الحد الأدنى للزيادة بهذا المستوى تعبيراً عن إستهداف الحكومة للفئات الأقل دخلاً.

## دعم السلع الغذائية

46 مليار جنيه (شامل دعم المزارعين)

- قامت الحكومة بزيادة مخصصات الفرد من دعم البطاقة التموينية بنسبة ٢٠٪ من ١٥ إلى ١٨ جنيه للفرد شهرياً.
- تقدر أعداد المستفيدين حالياً نحو ٦٩ مليون مستفيد من منظومة دعم السلع الغذائية ونحو ٨٢ مليون مستفيد من منظومة دعم الخبز والنقاط ودقيق المستودعات.

## دعم نقل الركاب

1.6 مليار جنيه

- الدعم الممنوح لهيئتي نقل الركاب بالقاهرة والإسكندرية لتوفير خدمة نقل الركاب بأقل من تكلفتها الاقتصادية.
- الدعم الممنوح لاشتراكات الطلبة على خطوط السكك الحديدية و مترو الأنفاق
- دعم خطوط السكك الحديدية غير الاقتصادية بالمحافظات.

## دعم التأمين الصحي

8 مليار جنيه

- تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي نحو ٣ مليار جنيه.
- تبلغ موازنة الصحة الاستثمارية ما يزيد عن ٥ مليار جنيه سيتم توجيهها لتحديث المستشفيات الحكومية القائمة وتوفير خدمات رعاية صحية متطورة ومتكاملة للمواطنين.

## دعم شركات المياه

1 مليار جنيه

يتمثل دعم مياه الشرب أساساً في الفرق بين السعر الاقتصادي للمياه وسعر البيع لها طبقاً للتعريفة المقررة.

## دعم الأدوية وألبان الأطفال

0.6 مليار جنيه

يمثل دعم الأدوية وألبان الأطفال ما تتحمله الدولة من فروق التكلفة الناتجة عن استيراد الأدوية وألبان الأطفال وبيعها بأسعار تقل عن تكلفتها الاقتصادية.

## التأمين الصحي على المرأة المعيلة

0.2 مليار جنيه

وتعفى الاشتراكات المستحقة وفقاً لأحكام هذا القانون من الضرائب والرسوم أياً كان نوعها. وتتكفل الدولة بدفع فارق التكلفة التي لا يغطيها التأمين الصحي تماماً مثل زرع الكبد وغيره من الأمراض المزمنة.

## دعم فائدة القروض الميسرة

0.5 مليار جنيه

تتحمل الدولة فروق سعر الفائدة على القروض الميسرة للإسكان الشعبي، والإقراض الميسر للأسر الفقيرة وغيرها، فضلاً عن فروق سعر الفائدة على أرصدة هذه القروض.

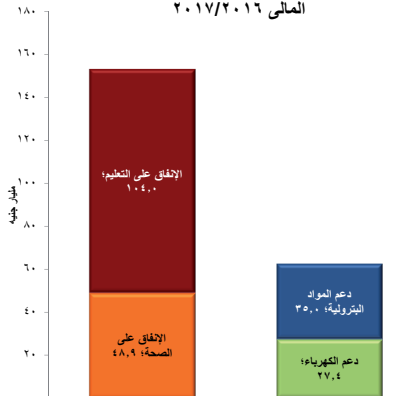
## المنح والمساعدات

4.1 مليار جنيه

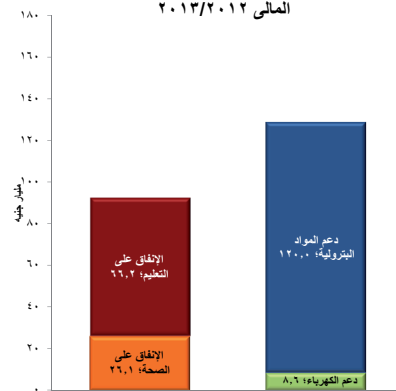
وهي برامج تمويل للأغراض الإنسانية والاجتماعية وتتركز في تكاليف علاج المواطنين ومرضى الفشل الكلوي وإعانات الإسعاف، وكذلك المساعدات الموجهة لقطاع الشباب والرياضة.

ومن أولويات السياسة المالية للدولة الإهتمام بتنمية العنصر البشري وده يظهر على سبيل المثال من خلال زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم بنحو ٣, ٨٧٪ و ١, ٥٧٪ على التوالي خلال السنوات الخمس السابقة، في حين إنخفض دعم الطاقة (دعم المواد البترولية ودعم الكهرباء) خلال نفس الفترة وده بيوضح إتجاه الدولة نحو إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لضمان الاستغلال الأمثل لموارد الوطن.

الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة يفوق الإنفاق على دعم الطاقة (المواد البترولية والكهرباء) في موازنة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦



الإنفاق على دعم الطاقة (المواد البترولية والكهرباء) يفوق الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢



## الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية

(لمليون جنيه إلا إذا نكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦
	معدل النمو	معدل النمو	معدل النمو	معدل النمو	معدل النمو
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية، منها	١٩٧.٠٩٣	٢٢٨.٥٧٩	١٩٨.٥٦٩	٢٣١.٢٢١	٢٠٦.٤٢٤
معدل النمو	%٣١,٢	%١٦,٠	%١٣,١-	%١٦,٤	%١٠,٧-
دعم السلع التموينية	٣٢.٥٥١	٣٥.٤٩٣	٣٩.٣٩٥	٣٧.٧٥١	٤١.١١٥
معدل النمو	%٧,٥	%٩,٠	%١١,٠	%٤,٢-	%٨,٩
دعم المواد البترولية	١٢٠.٠٠٠	١٢٦.١٨٠	٧٣.٩١٥	٦١.٧٠٤	٣٥.٠٤٣
معدل النمو	%٢٥,٦	%٥,١	%٤١,٤-	%١٦,٥-	%٤٣,٢-
دعم نقل الركاب	١.٢٣٧	١.٤٣٤	١.٥٥٨	١.٥٦٨	١.٦٤٢
معدل النمو	%١٣,٤	%١٦,٠	%٨,٦	%٠,٦	%٤,٧
دعم المزارعين	٨٧٠	٦٢٦	١.٢٧٢	٣.٧٢٦	٥.١٨٠
معدل النمو	%١٢٩,٨	%٢٨,٠-	%١٠٣,٣	%١٩٢,٩	%٣٩,٠
دعم الكهرباء	٨.٥٥٠	١٣.٢٨٠	٢٣.٦٣٠	٣١.٠٧٣	٢٧.٣٧٩
معدل النمو	%٥٥,٣	%٧٧,٩	%٣١,٥	%١١,٩-	%١١,٩-
دعم تنشيط الصناعات	٣.٠٦٧	٣.٠٧٢	٢.٥٨٠	٢.٦٠٠	٢.٦٠٠
معدل النمو	%١٨,٢	%٠,٢	%١٦,٠-	%٠,٨	%٠,٠
التأمين الصحي والادوية	٤٥٨	٧٩٦	٨٤٠	٤.٢١٩	٤.٢٩٣
معدل النمو	%٣,١-	%٧٣,٨	%٥,٥	%٤٠٢,٦	%١,٨
دعم الانتاج الصناعي	٢٤١	١.٥٦٧	٤٠٠	٤٠٠	١.٤٠٠
معدل النمو	%٢٢١,٥	%٥٤٩,٨	%٧٤,٥-	%٠,٠	%٢٥٠,٠
دعم اسكان محدودى الدخل	٣٥٠	٨٢	٠	٢.٥٠٠	١.٥٠٠
معدل النمو	%٧٦,٧-	%٧٦,٧-			
المنح	٥.٠١٤	٥.١٩٠	٦.٢١١	٦.٧٠١	٤.٠٥٧
معدل النمو	%٥,٥-	%٣,٥	%١٩,٧	%٧,٩	%٣٩,٥-
معاش الضمان الاجتماعى	٣.٦٣٠	٤.٩٧٢	٦.٧٤٠	١١.٢٠٠	١١.٢٠٠
معدل النمو	%٤٧,٤	%٣٧,٠	%٣٥,٦	%٦٦,٢	%٠,٠
مساهمات فى صناديق المعاشات	١٦.٣٥١	٢٩.٢٠٠	٣٣.٢١٣	٥٢.٤٨٥	٥٢.٤٨٥
معدل النمو	%١٦٣,٧	%٧٨,٦	%١٣,٧	%٥٨,٠	%٠,٠



## ٨- الإيرادات العامة بموازنة ٢٠١٦/٢٠١٧

إعرف موارد بلدك...

الإيرادات العامة هي مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة خلال العام من مصادرها المختلفة سواء في شكل ضرائب أو رسوم أو منح أو أرباح الشركات والهيئات التي تمتلكها أو تساهم في ملكيتها الدولة.

وتبلغ الإيرادات العامة في موازنة العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ نحو ٦٦٩,٨ مليار جنيه، بزيادة قدرها ٣,٢٪ عن تقديري العام المالي الماضي. وهذه الزيادة متوقعة مع تطبيق برنامج الحكومة الاقتصادية والاجتماعي واللى هيحسن أداء الإقتصاد الكلى. وهنراعى مبادئ العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للأعباء الضريبية دون المساس بالطبقات الأولى بالرعاية. وكمان هنحرص على تنوع مصادر الإيرادات العامة وتحقيق أعلى عائد على أصول الدولة للمساهمة في تمويل برامج الانفاق الاجتماعي المختلفة.

### إجمالي الإيرادات الضريبية وغير ضريبية في موازنة ٢٠١٦/٢٠١٧

(بالمليون جنيه)

نسبة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية	القيمة	
	٤٣٣,٣٠٠	الإيرادات الضريبية ومنها
٣٥٪	١٥٠,٤٦٥	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
٧٪	٢٩,٥٤٨	الضرائب الجمركية
١٪	٢,٦٤٩	الضرائب العقارية
٤٦٪	٢٠١,١٧٨	الضرائب على السلع والخدمات
نسبة إلى إجمالي الإيرادات غير الضريبية	القيمة	
	٢٣٦,٤٥٦	إجمالي الإيرادات غير الضريبية
٦٪	١٣,٩٥٠	من هيئة البترول
١٠٪	٢٣,٢٦٨	من قناة السويس
١٢٪	٢٩,٢٤٤	من البنك المركزي
٤٪	٩,٧٠٤	الهيئات الاقتصادية

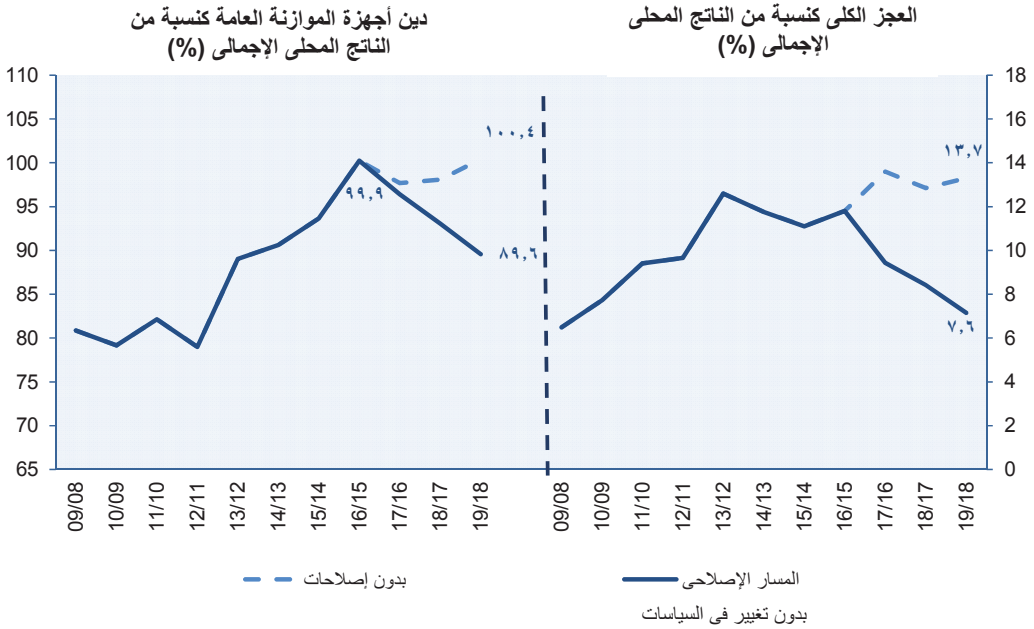
المصدر: وزارة المالية.

## أهم الإصلاحات المستهدفة على جانب الإيرادات

أهم ملامح الإصلاح	الإصلاح
<p>تعد ضريبة القيمة المضافة بديلاً لضريبة المبيعات، وتشمل الملامح الرئيسية لقانون ضريبة القيمة المضافة ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• معدل ضريبي موحد لجميع السلع والخدمات يصل إلى ١٣٪ ويرتفع في عام ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ١٤٪.</li> <li>• قائمة واسعة من المنتجات الأساسية المعفاة ذات المعايير الإقتصادية والإجتماعية، ويبلغ عددها ٥٧ مجموعة سلعية وخدمية من أهمها ألبان الأطفال، الخبز بجميع أنواعه، البقول والحبوب، البترول الخام، الغاز الطبيعي وغاز البوتلين (البوتاجاز)، خدمات النقل البري للأشخاص عدا السياحة...إلخ.</li> <li>• رفع حد التسجيل وتوحيده عند مبلغ ٥٠٠ ألف جنيه لحجم الأعمال بما يسمح من تحقيق مزيد من الكفاءة الإدارية وحماية الفقراء.</li> <li>• ضبط وتنظيم اصدار الفواتير الضريبية. وتستهدف الحكومة في الانتقال إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ما يلي:</li> <li>• توسيع القاعدة الضريبة وتعزيز عدالة النظام الضريبي.</li> <li>• ضمان بيئة أفضل للاستثمار من خلال إتباع النظم العالمية المتبعة في هذا النوع من الضريبة وبما في ذلك إزالة التشوهات من خلال توحيد سعر الضريبة والتوسع في خصم الضرائب على المدخلات غير المباشرة بجانب المدخلات المباشرة، وسرعة رد الضريبة.</li> <li>• توفير الحماية لمحدودي الدخل من خلال عدم زيادة الأعباء على الإحتياجات اليومية الأساسية للمواطنين.</li> <li>• تشجيع المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر للدخول في المنظومة الضريبية وتحفيز الإقتصاد غير الرسمي للانضمام للمنظومة الرسمية.</li> <li>• إنشاء قاعدة بيانات كاملة تشمل كافة البيانات والمعلومات عن الممولين تمكن من عملية الحصر الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي.</li> </ul>	<p>ضريبة القيمة المضافة</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحديث وتطوير نظم المعلومات من خلال الربط بين المصالح الإيرادية، ونظم الفحص، والتحصيل الإلكتروني،</li> <li>• توسيع القاعدة الضريبية وتحسين أداء الحصيلية من بعض الأنشطة وفي مقدمتها الضرائب على المهن الحرة، والضرائب المرتبطة بالقطاع المالي.</li> <li>• تعزيز القدرات للعاملين بالإدارة الضريبية من خلال التدريب وبناء قدرات الكوادر العاملة بالإدارة الضريبية.</li> <li>• ووضع آليات للتصالح الضريبي بهدف تصفية المنازعات مع الممولين وسرعة تحديد مراكزهم الضريبية</li> </ul>	<p>رفع كفاءة وتطوير أداء الإدارة الضريبية</p>

أهم ملامح الإصلاح	الإصلاح
<ul style="list-style-type: none"> <li>• اتفاقيات تجنب الإزدواج الضريبي،</li> <li>• وتفعيل مبادئ وتسعير المعاملات والسعر المحايد،</li> <li>• وتبادل المعلومات مع الدول الأخرى.</li> </ul>	مكافحة التهرب الضريبي
<p>حماية الصناعة الوطنية عن طريق تطبيق قانون جديد للجمارك يستهدف تبسيط وتيسير الإجراءات لخفض التكلفة والوقت أمام المستوردين.</p>	استكمال إصلاحات المنظومة الجمركية
<p>تطوير نظم المعلومات والحصر والفحص والتعامل مع المواطنين، مع استكمال الاتفاقات التحاسبية مع الوزارات المعنية بقطاعات الأنشطة الاقتصادية المختلفة مثل السياحة والبتروول.</p>	تطوير منظومة الضرائب العقارية على المباني
<ul style="list-style-type: none"> <li>• مراجعة تكلفة وأسس تسعير عدد من رسوم التنمية لا تمس محدودى الدخل.</li> <li>• التطبيق الكفاء والفعال لقانون الثروة المعدنية (المناجم والمحاجر).</li> <li>• إستكمال إجراء تسويات تقنين اوضاع أراضى الإستصلاح الزراعى التتم تم إستخدامها فى غير نشاطها الأصىلى التى خصصت من أجله.</li> <li>• إصلاح الهياكل المالية وأداء الهيئات الإقتصادية وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام لتعظيم العائد على أصول الدولة.</li> </ul>	إصلاحات أخرى

## ٩- التوقعات المستقبلية للموازنة خلال الخمس سنوات المقبلة



موازنة هذا العام هي جزء من برنامج الحكومة التي تقدمت به لمجلس النواب، والذي يستهدف خفض عجز الموازنة لـ ٩٤٪ من الناتج المحلي وخفض الدين العام لـ ٩٢-٩٤٪ من الناتج بحلول عام ٢٠١٨/٢٠١٧. ويعمل البرنامج على زيادة موارد الدولة من خلال توسيع القاعدة الضريبية وترتيب أولويات الانفاق الحكومي لخفض عجز الموازنة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي سيؤدي إلى استقرار الأسعار كما سيتيح مساحة مالية لتمويل البرامج الاجتماعية.

ويقوم البرنامج على الاستثمار في البنية الأساسية والخدمات وخلق فرص عمل والتوسع في البرامج الاجتماعية القادرة على استهداف الفئات الأولى بالرعاية. ومن المتوقع أن تواصل معدلات النمو الاقتصادي الارتفاع لأكثر من ٦٪ في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ (مقارنة بـ ٤,٣٪ خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٦/٢٠١٥) مع الاستمرار في خلق فرص عمل لينخفض معدل البطالة لأقل من ١١٪ في نفس الفترة (مقارنة بـ ١٢,٥٪ في يونيو ٢٠١٦)

## ١- الدور الرقابى للمواطن فى ترشيد الانفاق العام

فى إطار حرص وزارة المالية على إشراك المواطنين فى عملية الإفصاح والشفافية التى تتبناها الوزارة فإنها تعمل على إتاحة معلومات وفيرة عن الموازنة العامة للدولة حيث تعد موازنة المواطن إحدى تلك الأدوات لضمان التواصل المستمر مع المواطنين. ومن الناحية الأخرى فإن دور المواطن له أهمية كبيرة فى عملية المشاركة فى صنع القرار والمراقبة والمساءلة، بالإضافة إلى دوره الهام فى عملية ترشيد الإنفاق العام.

ويقصد بترشيد الانفاق الاستخدام الأمثل للنفقة التى يمكن استثمارها فى مجالات مفيدة بمعنى استخدام الأموال التى يتم توفيرها -بمساعدتنا كمواطنين- فى الانفاق على ما يحتاجه المواطن أكثر.

### • طيب أنا عايز أفهم أكثر إيه أهمية أننا نرشد الانفاق العام ؟!

للمساعدة على تقليل الضغط على الموازنة العامة، فيقلل الفجوة بين إيراداتنا ومصروفاتنا، وبالتالي نساعد قدر الإمكان على تقليل العجز المالى فى بلدنا وكلما كنا أكثر وعياً وحرصاً على ترشيد إنفاقنا وفرنا مبالغ كبيرة من المال لتعود بالإستفادة المباشرة علينا.

### • طيب تعالى نعرف -احنا كمواطنين- نعمل إيه ؟!

أبدأ بالتطبيق فعليا فمثلاً بالنسبة لقطاعين الكهرباء والمياه، يمكن أن أشارك بتقليل إستهلاكى من الكهرباء قدر الإمكان أو على الأقل أكون حريصاً على إغلاق ما لا أحتاجه من أجهزة، عدم فتح صنوبر المياه إلا عند الحاجة فقط وتوعية أطفالى أيضاً لهذا، وهو ما يقلل الدعم الموجه ويمكن استخدامه فى مجالات أفضل للمواطن.

انت هتقلل .... انت هتستفيد !!

## ١١- بعض الأسئلة الشائعة

هي الحكومة ناوية تعمل إيه فى إرتفاع الأسعار؟... ستقوم الحكومة بعمل عدة إجراءات لضبط الأسعار فى الأسواق وعلى رأسها ما يلي:

- يتم إعداد كافة الإجراءات الإصلاحية وتصميمها أخذاً فى الإعتبار أن يتحمل العبء الأكبر لها أصحاب الدخل المرتفعة وتوفير أكبر قدر من الحماية للفئات الأولى بالرعاية.
- سوف يسمح السيطرة على عجز الموازنة بالتصدى لأحد المسببات الرئيسية لإرتفاع معدلات التضخم فى السنوات الماضية.
- إستخدام جزء من الموارد المتوفرة من الحصيلة الضريبية الجديدة فى زيادة الإنفاق على برامج الحماية الإجتماعية ومساندة الفئات الأولى بالرعاية.
- الاعلان عن أسعار السلع الأساسية المعفاة من ضريبة القيمة المضافة وتأثير الضريبة على السلع الأخرى، وحتى لا يتم إستخدامها ذريعة لرفع الأسعار.

هي الحكومة مش حاسة بالناس.. ومهتمة فقط بالكبار.. ويتعمل إيه عشان العدالة الإجتماعية؟

- بالعكس.. إهتمام الحكومة الرئيسى وهو ما تعكسه الموازنة العامة هو بتحسين مستوى معيشة المواطنين خاصة الأقل دخلاً.. فالهدف الرئيسى من زيادة معدلات النمو الإقتصادى ومعدلات الإستثمار هو توفير فرص عمل حقيقية للمواطن.. وهى أفضل وأسرع وسيلة لتحسين مستوى المعيشة.
  - والحكومة مستمرة فى تعديل هيكل الإنفاق بالتركز على تحسين الخدمات الأساسية الرئيسية زى الصحة والتعليم والسكن، وزيادة الإستثمار فى البنية الأساسية اللى يستفيد منها المواطن فى حياته اليومية وتديله فرصة أكبر فى تحسين مستوى معيشتة.
  - والحكومة أيضاً بتتوسع فى تطبيق برامج حماية إجتماعية بتحقيق إستهداف أفضل للناس الأولى بالرعاية زى برامج الدعم النقدى، ودعم الخبز والغذاء، ودعم المواصلات، والتغذية المدرسية، والأدوية وألبان الأطفال وغيرها..
- وبالتالى فإن تحسين حياة المواطن.. والعدالة الإجتماعية بمفهومها الشامل على كافة مجالات السياسة المالية والإقتصادية هى أولوية حقيقية للحكومة وتعكسها توجهات الموازنة.

## ١٢- أهداف وإختصاصات وزارة المالية

### أهداف الوزارة:

صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٧٧ بإعادة تنظيم وزارة المالية محددًا في مادته الأولى هدف وزارة المالية بأنه "رسم وتطوير السياسات والخطط المالية للدولة وتنسيق الموازنات وترشيد وضبط الإنفاق الحكومي وتنمية حصيللة الضرائب وتطوير نظمها بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية".

إختصاصات الوزارة: تركز الاختصاصات التي تمارسها وزارة المالية على محاور أساسية هي:

#### - الدور السياسي:

- اقتراح ورسم السياسة المالية العامة بما يكفل تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة في وضع السياسة النقدية العامة بالاشتراك مع الجهات المعنية لتحقيق التناسق بينها وبين السياسة المالية.
- وضع الخطط والبرامج المتعلقة بالنواحي المالية التي تكفل تحقيق الأهداف القومية.
- إعداد مشروعات الموازنة العامة للدولة ضمن إطار الخطة العامة للدولة والتقدم بها إلى الجهات المعنية.

#### - الدور الرقابي:

- الإشراف على تنفيذ الموازنة العامة للدولة بعد التصديق عليها ومتابعتها و تقييم النتائج بما يكفل تحقيق الخطة العامة للدولة .
- ممارسة أعمال الرقابة والمتابعة والإشراف الفني على الأجهزة المالية والحسابية في حدود القوانين واللوائح المتعلقة بهذا الشأن .
- تخطيط ومتابعة عمليات الشراء والبيع للجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة.

#### - الدور التشريعي:

- دراسة وإعداد التشريعات المالية وإبداء الرأي في التشريعات التي تعدها الوزارات الأخرى التي يترتب عليها تحميل الخزانة بأعباء مالية جديدة.
- إجراء الدراسات والبحوث الخاصة بالسياسات المالية في ضوء التطورات المالية والاقتصادية الداخلية والخارجية و دراسة خطط الإصلاح التشريعي اللازم في هذا الشأن.
- المشاركة في مراجعة كافة الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمنح والقروض بالاشتراك مع الجهات المعنية.
- إجراء الدراسات التشريعية اللازمة بالاشتراك مع الجهات المعنية للربط بين الخطة العامة للدولة والخطط التمويلية للعملات المحلية والأجنبية.

## - الدور التنفيذي:

- تدبير الموارد المالية وتجميع فائض الإيرادات والاحتياطيات العامة لصناديق التمويل وأموال هيئات التأمين والاستثمار والقروض المحلية والأجنبية وغيرها من الأموال المتاحة والمشاركة فى تنظيم استخدام الموارد العامة مع وزارة التخطيط لتمويل خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والموارد العامة للدولة.
- تقدير وتحديد ومتابعة وتحصيل الموارد العامة وكل ما يناط بأجهزة الوزارة تحصيله.
- ممارسة أعمال الخزنة العامة.
- إدارة وتصفية الأموال التي آلت إلى الدولة بموجب قوانين التأمين والحراسة أو بمقتضى أحكام محكمة القيم.